

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة وأثرها على

ترشيد المال العام

د. يوسف عبد عطية بحر

أستاذ إدارة الأعمال المشارك بكلية التجارة - الجامعة الإسلامية

و

أ. أشرف محمد زيدان مشمش

محاضر بكلية الإدارة والتمويل - جامعة الأقصى

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية، وأثرها على ظواهر ترشيد المال العام لدى موظفي المستودعات في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة. وقدم اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي موافقة أفراد الدراسة على أن الرقابة المستودعية تطبق قواعد إجراءات المستودعات بشكل كبير. وأنه نادراً ما توجد ظواهر هدر وعدم ترشيد في المال العام. و أن هناك بعض المعوقات الإدارية والفنية والبشرية تعيق الرقابة المستودعية عن القيام بدورها بالشكل المطلوب. كما يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي فيما يخص عمل المخازن والمستودعات بصورة واضحة ومفعلة.

Warehouse Control in the Palestinian University and College and its Impact on Rationalizing Public money in Gaza strip

Abstract: The paper investigated the reality of warehouse audit in the Palestinian universities and colleges, and its impact on aspects of rationalizing public funds as applied by the warehouse staff in these institutions. The used the descriptive analytical method. The most important results of the study indicated that the warehouse audit applied to the warehouse rules and measurement procedures. Although there were insignificant manifestations of waste of public funds the study sample agreed that there were some administrative, technical, and human obstacles that hinder the warehousing audit from effectively exercising its role. It was noted that IT services were clearly and effectively used in running these warehouses.

مقدمة:

تتفرد الأموال العامة بقواعد حماية خاصة، تميزها عن غيرها من الأموال نظراً للأهمية الكبرى التي احتلتها هذه الأموال باعتبارها ركيزة المنظمات في قيامها بوظائفها على النحو المنشود، وإذا كانت الدساتير قد جعلت تلك الحماية من الناحية الدستورية التزاماً واقعا على عاتق كل من الدولة

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممشش

والمواطنين كمبدأ عام، فإن القوانين العادية تكفلت بالنص على قواعد هذه الحماية سواء من الناحية المدنية أو الجزائية ضماناً لاستمرار تخصيص هذه الأموال لما أعدت له من أوجه النفع العام (لباده، 2006: 2).

وتتنوع الرقابة في التنظيمات حسب التخصصات الإدارية داخل المنظمة، ومن مجالاتها الرقابة المستودعية التي تختص بالرقابة على المال العيني وهي المواد التي تشتري لتمكين المنظمات من أداء مهامها، وإن من أهم ما تهدف إليه الرقابة المستودعية هي التقييم والتحسين ومن ذلك تحقيق ترشيد المال العام الذي تهدف له الرقابة الإدارية من خلال وضع الأنظمة والقواعد المنظمة للإجراءات المالية، وتأتي الرقابة المستودعية كأحد الوظائف الرقابية على المال العام لتؤدي دورها الحيوي في الترشيح من خلال ما تقوم به من إجراءات إدارية وفنية لضبط استخدام المواد وترشيح استخدامها (القحطاني، 2009).

ومن المفترض أن تقوم وحدات الرقابة المستودعية بمراقبة حركة المواد على عدة مراحل تبدأ من قبل شرائها أو صرفها من المستودع من حيث مدى توفرها ومدى حاجة الوحدات الطالبة لها ثم تستمر عملية الرقابة بعد شراء المواد؛ أي أثناء التخزين ومن ثم الصرف من خلال متابعة حالتها أثناء استخدامها من قبل العاملين في المنظمة ومن ثم إرجاعها بعد الانتهاء من الحاجة إليها وحتى يتم التخلص منها وفق القواعد المنظمة لذلك، وهذه الأنشطة الإدارية هي من أهم ما اشتملت عليه قواعد وإجراءات المستودعات (القحطاني، 2009).

مشكلة الدراسة:

تنتشر في قطاع غزة الجامعات والكليات الفلسطينية في مناطق متفرقة في قطاع غزة، وهذا يتطلب حجماً كبيراً من الأموال لتمكين تلك الجامعات والكليات من أداء مهامها وبالتالي يزداد حجم الأموال المستثمرة في المخزون وتزداد تكاليف عمليات التخزين. وهذا يؤكد على أهمية دور الرقابة المستودعية لمراقبة هذا الكم الضخم من الموارد من خلال الإجراءات الإدارية التي تقوم بها تلك الجامعات والكليات لضبط حركة المواد داخل المنظمة وبالتالي ترشيح استخدام المواد والحفاظ عليها من الهدر وتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الموارد، وهذا ما دعا الباحثان إلى البحث في محاولة إيضاح دور الرقابة المستودعية في ترشيح المال العام، من خلال طرح التساؤل الرئيس للبحث وهو: ما واقع الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة وأثرها على ترشيح المال العام؟

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام، وتتنبق منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مدى تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام. الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين معوقات الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام، وتتنبق منها الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المعوقات الفنية والإدارية للرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المعوقات البشرية للرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الرقابة المستودعية وترشيد المال العام.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: ترشيد المال العام.

المتغير المستقل: الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وتشمل عدة عناصر:

- قواعد وإجراءات المستودعات.
- معوقات الرقابة المستودعية (معوقات إدارية وفنية - معوقات بشرية).
- تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الرقابة المستودعية.

أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مدى تطبيق الرقابة المستودعية لقواعد وإجراءات المستودعات في الجامعات والكليات الفلسطينية.
- التعرف على ظواهر عدم الترشيح في المال العام الناتج من ضعف دور الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية.

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممشش

- التعرف على معوقات الرقابة المستودعية التي تحول دون قيامها بدورها في ترشيد المال العام في الجامعات والكليات الفلسطينية.
 - التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الرقابة المستودعية وعلاقتها بترشيد المال العام في الجامعات والكليات الفلسطينية.
- أهمية الدراسة:**

- إن عدم الترشيح يؤدي إلى هدر في المواد وهي جزء من المال العام وإعاقه للاستفادة من الإمكانيات المتاحة وخاصة المواد المخزنة أو المستخدمة في الوحدات الإدارية للمنظمة مما يؤثر سلباً على الأداء الكلي للمنظمة، والرقابة المستودعية هي المنوطة بدور المحافظة على المواد من خلال الإجراءات التي تقوم بها لتحقيق ترشيح وحماية المال العام، ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث في إيضاح هذا الدور المهم للرقابة المستودعية من خلال هذه الدراسة، وإبراز هذا الدور للعاملين في مجال الرقابة المستودعية والإدارات العليا لتمكينها من تحقيق دورها.
- افتقار مجال البحث في الرقابة المستودعية لدراسات حديثة خاصة بها، فغالباً ما تتم البحوث عن الرقابة الداخلية بشكل عام ويرتكز على رقابة إجراءات الإدارات المالية وتغفل الرقابة المستودعية.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: الرقابة المستودعية

هناك العديد من المشاكل التي يمكن أن تؤثر على إدارة المخزون من أن تكون وظيفة مرضية وفعالة، ولذلك فإن أفضل وسيلة لتشخيص تلك المشاكل هي استخدام إطار أولوية التخطيط والرقابة على المخازن والمستودعات (Wight, 1979: 256).

1- مفهوم الرقابة المستودعية:

لقد تعددت المصطلحات التي تتعلق بمفهوم الرقابة المستودعية لدى الكتاب والمشتغلين في هذا المجال، فمنهم من سماها رقابة مستودعية، ومنهم من سماها سيطرة مخزنيه، وآخرون سموها رقابة على المخزون أو المخازن، وهنا يشير الباحثان إلى أن جميع هذه المصطلحات تدل على نفس المضمون والمعنى.

فمن هذه التعريفات:

تعرف الرقابة المستودعية أنها: الأنشطة الإدارية التي تقوم بها وحدات مراقبة المخزون، والمسؤولون عن المستودعات للتأكد من تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات الحكومية والأنظمة

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

الأخرى المرتبطة بها لضبط المخزون في المستودعات، والحفاظ على العهد الحكومية المستخدمة بهدف تحقيق ترشيد المال العام (القحطاني، 2009). ويعرفها العدوان وآخرون أنها: مجموعة الإجراءات المتبعة في المخازن والمتعلقة بالملاحظة والفحص والتدقيق والقياس لكافة العمليات التخزينية، للتأكد من توفر المواد المطلوبة حسب ما هو مخطط لها، وضبط حركة المخزون حسب احتياج المنشأة والتحقق من سلامة المخزون، وكشف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، من خلال خطط ومعايير محددة مسبقاً لقياس وتصحيح الأداء في الخطط المستقبلية (العدوان وآخرون، 2010: 221). وتعرف أنها: الوسيلة التي يمكن بها تدبير كميات المواد المناسبة وفقاً للمواصفات المعينة في الوقت المناسب والمكان المناسب بأقل تكلفة ممكنة (العلاق، 2010: 239). وعرفها جاري ديسلر أنها: المظهر الثاني من عمليات الرقابة وتهدف إلى الحفاظ على إمدادات المخزون في المستويات المناسبة لمواجهة متطلبات الإنتاج والمبيعات (جاري ديسلر، 1992: 665). ويمكن أن تعرف: بتلك الإجراءات الفعلية التي تتخذ للحفاظ على المستويات الملائمة من الخزين بخصوص المواد المشتراة أو المنتجات المصنوعة (حسين وآخرون، 2008: 321). وعرفها سماره بأنها: الرقابة على إجراءات قبول البضاعة وإضافتها ثم صرفها من المخازن مرة أخرى بطريقة تسمح بالإبقاء على الرصيد متفقاً وحاجات الاستهلاك العادي للمصنع في جميع الأحوال، كما تراعي الرقابة تخفيض كميات المخزون إلى أدنى حد ممكن لتخفيض رأس المال المجدد في المواد المخزونة وكذلك لتحقيق الوفورات الناتجة عن عمليات النقل والمناولة في المخازن (سمارة، 2004: 192).

ويعرف الباحثان الرقابة المستودعية أنها: ذلك النشاط الذي يعنى بمتابعة سير الأعمال المخزنية والتأكد من أن ما يتم أو تم في الواقع العملي مطابق لما أريد إتمامه ويهدف هذا النشاط بشكل عام إلى التأكد من سلامة وضع وتنفيذ الخطط والبرامج والسياسات المتعلقة بالتخزين وسلامة إجراءات الاستلام والصرف وضمان استمرارية تدفق المواد بما يلبي احتياجات المنظمة والتأكد من أن تكاليف التخزين عند أدنى حد لها وأن المخزون لا يتعرض للتلف أو السرقة أو التقادم وأن حفظ المواد يتم وفقاً للنظام المعد لذلك.

2- مقومات النظام الفعال للرقابة المستودعية:

تتطلب الرقابة على المخزون العمل على توافر بعض المتطلبات الرئيسية أهمها (السيد وآخرون، 2006: 218):

- تقسيم الأصناف إلى مجموعات حتى يمكن تحديد سياسات الشراء، ونظم الرقابة المطلوبة لكل مجموعة حسب درجة أهميتها.

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممش

- نظام دقيق للتنبؤ بالطلب للأصناف المختلفة مع تحديد دقيق لدرجة الخطأ في عملية التنبؤ.
- معرفة فترة التوريد ومكوناتها المختلفة ودرجة التباين المتوقعة في فترة التوريد لكل صنف.
- وجود نوع من التقدير المقبول لأنواع التكاليف التي سوف تحكم قرارات المخزون، ومنها تكلفة الاحتفاظ، تكلفة العجز، والتكلفة الثابتة في كل مرة شراء.
- وجود نظام لتتبع حركة وأرصدة المخزون .
- تنظيم استلام المواد الداخلة إلى المخازن وإضافتها إلى الرصيد، وتنظيم العمليات الخاصة بصرف أو سحب المواد من المخازن(العدوان وآخرون، 2005: 224).
- توفير المعلومات التي تحتاجها دراسات الخزين ، ووضع الخطط القادمة وكذلك دراسات الحجم الأمثل للطلب ضمن اعتبارات القدرة المالية للمنشأة خلال السنة ، ومخاطر نفاذ الخزين والوفورات التي تتحقق من تخفيض حجم الطلبيات (حسين وآخرون، 2008: 324).

3- معوقات الرقابة المستودعية:

إن تعدد أجهزة الرقابة دون تنسيق وتحديد سليم لكل منها معناه الازدواجية والخلط وضياح الهدف بين هذا وذاك (المصري، 2007: 158). ويذكر الشريف أن من أهم أسباب معوقات العملية الرقابية التي تعيقها عن أداء عملها، هو عدم وضوح الاختصاصات الوظيفية وتضارب القوانين والأنظمة واللوائح وسوء التنظيم في الجهاز الإداري والمالي، بالإضافة إلى تدني رواتب رجال الرقابة (الشريف، 2004). وباعتبار أن المستودعات دائرة من دوائر المنشأة فإن عملية الرقابة عليها تواجه عقبات ومشكلات تحول دون قيامها بدورها المطلوب ويمكن إجمال هذه المشكلات على النحو الآتي (الحقيل، 1993):

- نقص القوى العاملة المدربة في مجال المستودعات، وعدم كفاية اليد العاملة والكوادر المخصصة للمستودعات، وبالتالي يصعب الرقابة على مدى تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات.
- عدم قيام بعض المؤسسات بإحداث إدارات وأقسام أو وحدات لمراقبة المخزون.
- تعدد التقسيمات الإدارية، وتداخل الصلاحيات فيما يتعلق بإدارة شؤون المستودعات.
- عدم وجود أنظمة مخزنية معدة أساساً لأغراض التخزين، مما يترتب عليه سوءاً في تنظيم المخزون.
- انعدام التواصل بين الإدارات المختلفة في المنشأة وإدارة المستودعات.
- عدم ملائمة المستودعات من ناحية الحجم والتنظيم ووسائل السلامة، مما يبعث الملل للعاملين، أو للجهات الرقابية داخل وخارج المستودعات.

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

- مشكلة التحفيز الخاطيء، بحيث تلجأ المنشآت إلى هذا الأسلوب دون الاستناد إلى أسس سليمة، وبالتالي إذا لم يتحقق التكامل بين نظام الحوافز والنظام الرقابي، فلن تؤدي العملية الرقابية دورها بالمستوى المطلوب (المصري، 2007: 163).

ومما تقدم يمكن القول إنه يمكن اعتبار الرقابة المستودعية أداة للمحافظة على رؤوس الأموال الممثلة بالمواد والموجودات في المستودعات وهي ليست عملية اكتشاف الخطأ وتحميل المسؤولية فحسب، وإنما تهدف لمطابقة التنفيذ مع الخطط واكتشاف الأخطاء المصاحبة للعمل اكتشافاً مبكراً.

ثانياً: قواعد وإجراءات المستودعات

إن من أهم مقومات نجاح أهداف الرقابة على المخازن والمستودعات هو التأكد من أن الجهات المختصة تطبق قواعد وإجراءات المستودعات بشكل صحيح وعلى أساس علمي، لذلك يمكن إجمال اختصاصات جهاز مراقبة المخزون على النحو الآتي (الكعيد والسلوم، 1993: 27):

- مسك بطاقات مراقبة الصنف المناظرة لبطاقات الصنف، بهدف الرقابة على حركة الأصناف في المستودعات.

- مسك بطاقات العهدة للأصناف المستديمة المصروفة للإدارات والأقسام التابعة للمنشأة.

- حفظ المستندات المؤيدة للقيود.

- إجراء مطابقة على فترات دورية، للقيود الواردة في بطاقة مراقبة الصنف على تلك الواردة في بطاقات الصنف.

- حصر ومتابعة الأصناف التي يتقرر إصلاحها، أو منحها، أو بيعها، أو إتلافها، بموجب تقارير دورية ترسل للإدارة العامة للشئون الإدارية والمالية.

- إجراء الدراسات اللازمة لتحديد مستويات التخزين المناسبة، وتحديد الكمية الاقتصادية للتخزين، لتجنب النقص أو العجز في الأصناف المخزونة.

- تزويد الجهات ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات المستودعية اللازمة، في حال حدوث عجز أو فقد أو تلف.

- فحص البيانات الخاصة بالراكد والمكسد من المخزون، وإيداء التوصيات بشأنها.

- تقرير ما يلزم بشأن تخزين الأصناف أو صرفها مباشرة.

- إجراء مطابقة شهرية للأرصدة الفعلية لبعض الأصناف في المستودعات على ما يقابلها من أرصدة مسجلة في بطاقات مراقبة المخزون، للتحقق من انتظام القيود.

- إعداد بيانات عن قيمة العجز والزيادة في أرصدة الأصناف، من واقع استمارات الجرد وتقارير لجان الجرد.

- دراسة تقارير الجرد واستخراج أرصدة المخزون في نهاية كل سنة.

ثالثاً: ترشيد المال العام

إن أمر حفظ المال على جانب كبير من الأهمية في الشريعة الإسلامية، فلقد اهتم الإسلام به، وطالب الدولة بالمحافظة عليه وتثميته، فالدولة الإسلامية مطالبة شرعاً بالقوامة والاعتدال في إنفاق المال العام في وجوهه المشروعة بلا إسراف ولا تقتير وفق الأولويات الشرعية المحددة من قبل الشريعة الإسلامية (الشايحي، 2005: 9)، ولقد حث القرآن الكريم على ضرورة الترشيح في الإنفاق والاستهلاك مصداقاً لقوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) (الفرقان: 67). وقد عرف الباحثان ترشيد المال العام إجرائياً فيما يتعلق بدور الرقابة المستودعية أنها: استخدام الإجراءات الإدارية والوسائل الفنية المتاحة للرقابة المستودعية وفق قواعد وإجراءات المستودعات والمخازن التي تهدف في مجملها إلى حسن استخدام المال العيني والتصرف في وفق الحاجة الفعلية للمنظمة.

إجراءات وصور الترشيح في قواعد وإجراءات المستودعات:

إن من أولويات أهداف وضع الأجهزة والأنظمة الرقابية تحقيق الترشيح في المال العام، ومن ذلك تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات، ويذكر الباحثان بعض الاستنتاجات من خلال قراءتهما لهذه القواعد والإجراءات الخاصة بالمستودعات فيما يشير مباشرة إلى الترشيح، فمثلاً من ذلك:

1. من مهام وحدات إدارة المستودعات ومراقبة المخزون مشاركة الجهات الأخرى في دراسة الاحتياجات بناءً على المعلومات المتوفرة لديها لتقدير الاحتياج الفعلي من كل صنف للحد من زيادة الأصناف، تلافياً للهدر والتكدس، والحد من نقص الأصناف لمنع تعطل العمل وما ينتج عنه من خسائر.
2. ومن مهامها إعداد الدراسات مثل الكمية الاقتصادية لشراء الكمية المناسبة حسب عدد مرات تكرار الشراء بالسعر الاقتصادي، وذلك لخفض قيمة تكلفة الشراء.
3. ومن مهامها تحديد الحد الأدنى والأعلى وحد الطلب، للمحافظة على حدود المخزون المثلى، وبالتالي توفير المال العام.
4. صرف أي صنف للجهات الطالبة وفق احتياجها، ويحدد احتياجها بناءً على ما لديها حالياً من ذات الصنف، وما يتوفر في المستودع من هذا الصنف.
5. إجراء مراقبة العهد والتي تحمي الأصناف العينية المستخدمة من الإهمال والتلف أو الاختلاس أو الضياع، وذلك بتسجيلها عهدة تطالب ممن هي بحوزته وإعادتها وفق الإجراءات النظامية، وفي حال تلفها أو فقدها، تتخذ إجراءات لاستعادة قيمتها من المتسبب

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

في ذلك، مما يجعل المسئول عن العهدة يستشعر أهمية المحافظة عليها، وعليه يتم الاستفادة من المال العام بأقصى درجة ممكنة.

6. فحص الراكد والمكدس باستمرار، ووضع الحلول المناسبة للاستفادة منه وعدم إضاعة الفائدة المتوقعة منه ولو بالحد الأدنى من هذه الفائدة.

7. تحديد صرف بعض الأصناف مباشرة عند استلامها دون تخزينها لتوفير تكاليف المخزون.

8. بالنسبة للإجراءات المترتبة على الإرجاع وهي إما إعادة الصنف الصالح للمستودع لصرفه مرة أخرى، أو إصلاح الصنف الذي يحتاج لذلك وإعادة استخدامه، أما الأصناف التالفة والتي لا يمكن الاستفادة منها فتتلف لتوفير تكاليف التخزين.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1) دراسة (القحطاني، 2009) " دور الرقابة المستودعية في ترشيد المال العام بحرس الحدود". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الرقابة على المستودعات وأثر ذلك على ترشيد المال العام في حرس الحدود في المملكة العربية السعودية، وقد استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على 150 فرداً من أفراد جهاز حرس الحدود.

وكانت من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة : أن الرقابة المستودعية تطبق قواعد وإجراءات المستودعات الحكومية غالباً، وأنه نادراً ما توجد ظواهر هدر وعدم ترشيد في المال العام. كما وأن أفراد الدراسة موافقين على أن هناك بعض المعوقات المختلفة للرقابة المستودعية.

وخلصت الدراسة إلى توصيات تفيد: بضرورة التطبيق الكامل لقواعد وإجراءات المستودعات الحكومية، وإعداد دراسات للاحتياج الفعلي لكل وحدة أو شخص للحد من توفير أصناف أكثر من اللازم، و أهمية ممارسة وحدات مراقبة المخزون لصلاحياتها بفعالية أكثر من خلال دعمها من قبل المستويات الإدارية العليا لدورها مع رفع مستواها الإداري في التشكيل، بالإضافة إلى سرعة تطبيق استخدام نظام الحاسب الآلي في أعمال الرقابة المستودعية والربط الآلي بين جميع وحداتها.

2) دراسة (كنعان، 2005): "الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة".

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد معوقات الرقابة المالية ومعرفة أسباب، واقتراح الوسائل والحلول القانونية والإدارية للحد منها بهدف صون المال العام وحمايته، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت نتائج الدراسة إلى تحديد العديد من المشكلات والمعوقات والتي كان من أهمها:

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممشش

نفوذ السلطة التنفيذية، وتبعية جهاز ديوان المحاسبة لها ، مما يحول دون تمكن الديوان من أداء مهامه بفاعلية خشية كشف أخطائها المالية، التي قد تؤثر على وضعها السياسي وهيبته في نظر الرأي العام، وعدم وجود آلية فعالة للحد من ظاهرة قصور الرقابة المالية ، والتهاون من قبل الأجهزة الإدارية المشمولة بالمراجعة والتدقيق والمتابعة في تعاملها مع هيئات الرقابة المالية. وقصور وسائل المساءلة في المخالفات المالية لدى الأجهزة الحكومية المشمولة بالرقابة، مما يتطلب ضرورة توفير وسائل المساءلة في تلك المخالفات، وخاصة في ما يتعلق بالاعتداء على المال العام والجزاءات التي تترتب عليه.

(3) دراسة (الكعيد والسلوم، 1993): " دور الأجهزة الرقابية في متابعة تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات الحكومية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقابة على المستودعات بنوعيهما: الداخلية والخارجية. وإلقاء الضوء على أهم الآثار السلبية المترتبة على عدم وجود جهاز لمراقبة المخزون في العديد من الأجهزة الحكومية.

وأجريت هذه الدراسة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية واستخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي وكان من أهم نتائج هذه الدراسة هو أن بعض الأجهزة الحكومية لا يوجد بها جهاز لمراقبة المخزون، وإن عدم توافر الوظائف المطلوبة للعاملين في مجال المستودعات وعدم وجود الكوادر والكفاءات البشرية من الأسباب التي ساعدت على عدم وجود جهاز لمراقبة المخزون. وأن جهاز مراقبة المخزون في الأجهزة الحكومية يمارس اختصاصاته بدرجات متفاوتة، وهذا يدل على أن هناك بعض القصور من قبل جهاز مراقبة المخزون. وأن الأسلوب المستخدم في الجرد هو الجرد الكلي فقط، وأن هناك معوقات فنية وبشرية وتنظيمية، وعدم استخدام الحاسب الآلي.

(4) دراسة (الحقيل، 1993): " دور وزارة المالية والاقتصاد الوطني في الرقابة على المستودعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة المركزية للمشتريات الحكومية في متابعة تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات الحكومية، وذلك دون الإخلال بالصلاحيات والاختصاصات المخولة لجهات وأجهزة الرقابة المالية والإدارية.

واستخدم الباحثان المنهج الإجمالي لدراسة الحالة، فكانت أهم النتائج لهذه الدراسة هو أن هناك تفاوتاً كبيراً في مرافق التخزين ومباني المستودعات، منها ما هو مشيد بنظام حديث ومنها دون ذلك. و لوحظ أن غرف التخزين لم تصمم أصلاً كمستودعات أو أماكن تخزين، وبالتالي لا

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

يوجد إدارة واستغلال حيز للتخزين على النحو العلمي. تفتقر العديد من المستودعات إلى مساعدات التخزين، كمعدات النقل والمناولة ومنصات التخزين وغيرها. ولم يتم اتباع الأسلوب المتعارف عليها لتعيين مواقع المخزون. كما ولوحظ أن الكثير من المستودعات لا تهتم لوسائل الوقاية والحماية ضد الأضرار. أما أهم التوصيات فكانت تفيد بدعم وزيادة الاهتمام بتدريب القوى العاملة بالمستودعات الحكومية. والإقلال ما أمكن من استخدام الأماكن غير المناسبة وغير الصالحة للتخزين. وأخذ العوامل البيئية والمناخية في الاعتبار عند بناء المستودعات. وتقادي نظام التخزين العشوائي في المستودعات، والعمل على استخدام الأساليب العلمية في التخزين. والعمل على استخدام وسائل الأمن والسلامة في المستودعات، ومراعاة التقيد السليم بقواعد وإجراءات المستودعات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

(1) دراسة (Annukka Jokipii، 2009): "استراتيجيات التحكم بالأنشطة وفاعلية الرقابة عليها".

هدفت هذه الدراسة إلى، التوصل إلى نظام أعمق في فهم دور الاستراتيجيات المؤثرة على عناصر نظام الرقابة الداخلية. وقد قام الباحثان في هذه الدراسة بجمع البيانات من خلال استبانة على شبكة الإنترنت وحللها باستخدام تحليل الانحدار المتعدد أو ما يسمى بنظام التفاعل الثلاثي وطبقه على عينة قدرها 741 من المدراء العاملين في شركات في فنلندا. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أنه توجد درجة جيدة من النشاط لنظام الرقابة الداخلية في أغلب الشركات من ناحية ودرجة منخفضة لضمان فاعلية تطبيق هذا النظام في بعض الشركات من ناحية أخرى، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المدراء بفاعلية نظام الرقابة الداخلية والتي يمكن أن تؤدي إلى تحسين وتطوير أداء العاملين بالشركات المختلفة.

(2) دراسة (Rae، Subramaniam، 2008): "جودة إجراءات الرقابة الداخلية".

هدفت هذه الدراسة إلى الجمع بين مفاهيم العدالة التنظيمية وجودة الرقابة الداخلية وحيل الموظفين في المنظمة. واستخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج التجريبي كما تم استخدام نموذجين في هذه الدراسة، أحدهما يتصل بأساليب حيل الموظفين والأخر بجودة الرقابة الداخلية، وتمت عملية المسح على 64 شركة استرالية لتطوير هذه النماذج والربط بينها.

وكانت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

النموذج الأول (تحليل الانحدار اللوجيستي): وأشار هذا النموذج إلى أن جودة إجراءات الرقابة الداخلية في المنظمة كان له أثر معتدل وقبول على العلاقة بين مفاهيم العدالة التنظيمية

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممشش

وأساليب الاحتيايل الوظيفي. أما النموذج الثاني (تحليل الانحدار المتعدد): أشار إلى أن الرقابة الداخلية عبارة عن عامل مهم بالنسبة لثلاثة جوانب رئيسة في المنظمة: البيئة الأخلاقية، مدى التدريب على إدارة المخاطر، وعلى كفاءة المراجعة والتدقيق الداخلي لمستوى نشاط المنظمة. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية على جميع الجوانب الرئيسية في المنظمات.

3) دراسة (Rene، 2002): " التخطيط ومراقبة موارد المستودعات "

تناقش هذه الدراسة نظاماً إلكترونياً لتخطيط القوى العاملة في المستودعات، ويحتوي هذا النظام على تفاصيل المهام التي يجب أن يقوم بها العاملين داخل المستودعات وما هي الأساليب المستخدمة؟، والوقت القياسي لانجاز كل مهمة، ومراقبة حركة المواد وحصرها في المستودعات، ويعتمد نجاح هذا النظام على مراقبة أداء العاملين في المستودعات من خلال استخدام بيانات معينة للتنبؤ بمتطلبات هؤلاء العمال، لكي يقوموا باستخدام النظام الجديد بكفاءة. وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة استحداث هذا النظام بحيث يسهل ويطور معلومات رقابة المستودعات، ويتابع مهامها بشكل دقيق.

المبحث الرابع: الطريقة والإجراءات

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة، ولأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثان في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدا الباحثان عليها في تحليل الدراسة .

أولاً: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، ويعرف بأنه " أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة (ملحم، 2000: 324). وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء العاملين بدائرة المخازن في الجامعات والكليات الفلسطينية حول دور الرقابة المستودعية في ترشيد المال العام، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل من خلال دراسة تطبيقية على جميع منسوبي وحدات ودوائر المخازن والمستودعات في الجامعات والكليات الفلسطينية.

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

ثانياً: طرق جمع البيانات

اعتمد الباحثان على نوعين من البيانات

1. البيانات الأولية:

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصص وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، كما استخدم الباحثان نظام المقابلة الشخصية كأداة ثانوية للحصول على البيانات.

2. البيانات الثانوية:

وتمت مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة أثر الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية على ترشيد المال العام، وأية مراجع قد يرى الباحثان أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وكان هدف الباحثان من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال موضوع الدراسة .

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في وحدات ودوائر المخازن والمستودعات في الجامعات والكليات الفلسطينية المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي باستثناء الجامعات والكليات الخاصة، والجامعات والكليات التي لا يوجد فيها نظام مستودعات ومخازن. وحيث إن مجتمع الدراسة يُعد قليلاً نسبياً فقد اعتمد الباحثان على أسلوب المسح الشامل لجميع أفراد هذا المجتمع، وبالتالي فإن عينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة كاملاً وتعتبر عن 48 موظفاً.

وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 46 استبانة، وبعد تفحص الاستبيانات لم يستبعد أي منهما نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة، والجدول التالي يوضح تفصيل عن توزيع الاستبيانات:

جدول رقم (1): خصائص وسمات عينة الدراسة

المتغير	الوصف	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	من 1 - أقل من 5 سنوات	9	19.6
	من 5 - أقل من 10 سنوات	11	23.9
	10 سنوات فأكثر	26	56.5
المؤهل العلمي	دبلوم	18	39.1
	بكالوريوس	24	52.2
	دراسات عليا	4	8.7
المسمى الوظيفي	إداري	26	56.5
	رئيس قسم	14	30.4
	مدير دائرة	6	13.0
مكان العمل	جامعة	34	73.9
	كلية	12	26.1
التصنيف الوظيفي	مثبت	40	87.0
	عقد تجريبي	6	13.0
	أخرى (متطوع - متدرب)	0	0.0

وتدل نتيجة متغير سنوات الخبرة على أن الفئة السائدة التي قامت بتعبئة الاستبانة هي أكثر من 10 سنوات مما يعني انعكاس إجابات الباحثين على سلامة النتائج في ضوء الخبرات المتعددة لهم. وتدل نتيجة متغير المؤهل العلمي على أن معظم العاملين في مجال المخازن والمستودعات هم من أصحاب حملة درجة البكالوريوس والدبلوم إذا ما قورنت بالنسبة القليلة لحملة درجة الدراسات العليا، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن مجال العمل في المستودعات ليس بحاجة إلى درجات علمية عالية لذا يتجه أصحاب هذه الدرجات غالباً للعمل في مناصب إدارية أو أكاديمية أخرى في الجامعات والكليات. وتدل نتيجة متغير المسمى الوظيفي على التعرف على آراء جميع إجابات الباحثين المتخصصين الذين يشغلون مناصب إدارية مختلفة من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن فئة إداري في عينة الدراسة هي الفئة السائدة، مما يدل على أن معظم موظفي المخازن والمستودعات هم أمناء مخازن والذين لهم صلة مباشرة بالإجراءات التنفيذية

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

المستودعية. أما النتيجة التي تم الحصول عليها من متغير مكان العمل تشير إلى أن عدد العاملين في مجال المستودعات والمخازن في الكليات الفلسطينية أقل من عددهم في الجامعات، على الرغم أن عدد الكليات يفوق عدد الجامعات كما هو موضح في عينة الدراسة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن نظام المخازن (المستودعات) في أغلب الكليات هو نظام غير متطور من ناحية ومن ناحية أخرى غير مستقل وإنما يعمل تحت دوائر المشتريات، وبالتالي عدد العاملين فيه قليل، إذ إن بعض الكليات ككلية العلوم والتكنولوجيا، العاملون في المخازن هم أنفسهم من يقومون بمهام عمل دائرة المشتريات.

ويرى الباحثان من خلال هذه النتيجة أن معظم أفراد العينة يعملون تحت بند العقد المثبت، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن أغلب الجامعات والكليات تعنى بأن يكون الموظف العامل بدائرة المخازن والمستودعات مثبتاً؛ لأن الأمان الوظيفي له دور كبير في مستوى الأداء والدقة في العمل داخل إدارة المخازن والمستودعات، بخلاف بعض الدوائر والأقسام في الجامعات والكليات التي قد يتواجد فيها نسبة كبيرة من العاملين تحت بند العقد التجريبي.

رابعاً: أداة الدراسة:

بناء على طبيعة البيانات المراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وجد الباحثان أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة هي الاستبانة، حيث قام الباحثان بإعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات، وتم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم. وتم إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستدلال والتعديل حسب ما يناسب. ومن ثم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

× الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 5 فقرات.

× الجزء الثاني: يتناول واقع الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وأثرها على ترشيد المال العام وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

1. المحور الأول: أسئلة تتعلق بمدى تطبيق الرقابة المستودعية لقواعد وإجراءات المستودعات ويتكون من 19 فقرة.

2. المحور الثاني: أسئلة تتعلق بمعوقات الرقابة المستودعية وينقسم إلى محاور فرعية، هي:

- المعوقات الفنية والإدارية ويتكون من 10 فقرات.

- معوقات الموارد البشرية ويتكون من 7 فقرات.

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممشش

3. المحور الثالث: أسئلة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المستودعات ويتكون من 13 فقرة.

الجزء الثالث: يتناول محور ظواهر ترشيد المال العام ويتكون من 13 فقرة.

الصدق والثبات: تم التأكد من صدق وثبات فقرات الاستبيان وهو موضح في الملحق رقم (1).
سادساً: المعالجات الإحصائية:

تم تحليل وتقريغ الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات.
2. المتوسط الحسابي .
3. الانحراف المعياري (Standard Deviation)
4. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
6. معادلة سبيرمان براون للثبات.
7. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ؟
(1- Sample K-S).
8. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test .
9. اختبار t للفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين.
- 10- تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاثة متوسطات فأكثر .

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجراف- سمرنوف (1- Sample K-S)):

تم عرض اختبار كولمجراف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات ؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (2) نتائج الاختبار حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

جدول رقم (2):

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	Z قيمة	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى تطبيق الرقابة المستودعية لقواعد وإجراءات المستودعات	0.504	0.961
الثاني	معوقات الرقابة المستودعية التي تعيقها عن القيام بدورها	0.592	0.875
	المعوقات الفنية والإدارية	0.487	0.972
الثالث	تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المستودعات	0.882	0.417
الرابع	ظواهر ترشيد المال العام الناتج عن الرقابة المستودعية	0.714	0.687
جميع المحاور		0.763	0.606

ثانياً: تحليل فقرات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.01 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممش

تحليل فقرات الجزء الثاني: محور الرقابة المستودعية:

- تحليل فقرات المحور الأول: قواعد وإجراءات تطبيق الرقابة المستودعية.

جدول رقم (3)

تحليل الفقرات المحور الأول: مدى تطبيق الرقابة المستودعية لقواعد وإجراءات المستودعات

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	ترسل الجهات الطالبة طلبها إلى الجهة الرقابية المختصة لتحديد مدى احتياجها.	4.41	0.652	88.26	14.690	0.000	6
2	يتم فحص الأصناف الموردة من قبل لجنة مختصة قبل إدخالها إلى المستودع.	4.69	0.596	93.78	19.000	0.000	1
3	تتم مراجعة وتدقيق جميع المستندات المستودعية قبل تسجيلها في البطاقات.	4.48	0.722	89.57	13.880	0.000	4
4	يتم قيد مخزون المستودعات في بطاقات الصنف لدى المستودعات بانتظام.	4.42	0.892	88.44	10.700	0.000	5
5	يتم قيد مخزون المستودعات في بطاقات مراقبة الصنف بانتظام.	4.28	0.935	85.65	9.305	0.000	10
6	تقيد جميع العهد المستخدمة في بطاقات العهدة بانتظام.	4.35	0.766	86.96	11.927	0.000	9
7	يتم الصرف للأصناف	3.84	1.261	76.89	4.494	0.000	17

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
	ذات الاستخدام المستمر وفق خطة صرف دورية.						
8	توجد رقابة ميدانية على أعمال العاملين في المستودعات.	4.39	0.714	87.83	13.212	0.000	7
9	تقوم وحدة (لجنة) مراقبة المخزون لمقارنة الرصيد المسجل في البطاقات بالرصيد الفعلي في المستودعات.	4.24	0.874	84.78	9.616	0.000	11
10	يتم حصر الأصناف الراكدة والمكدسة وتتخذ الإجراءات النظامية بحقها.	4.09	0.985	81.74	7.485	0.000	13
11	يتم اتخاذ الإجراءات النظامية حيال المرجع بناءً على توصيات لجنة فحص المرجع من الأصناف.	4.02	0.954	80.43	7.262	0.000	15
12	يتم إجراء الجرد الكلي سنويا بانتظام.	4.59	0.686	91.74	15.699	0.000	2
13	يتم جرد العهد المستخدمة بين الحين والآخر.	4.20	0.859	83.91	9.436	0.000	12
14	عند اكتشاف حالات الفقد	4.37	0.799	87.39	11.628	0.000	8

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممش

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
	والتلف يتم اتخاذ الإجراءات النظامية بحققها.						
15	تتوفر وسائل الأمن والسلامة بالمستودعات.	4.07	1.020	81.30	7.084	0.000	14
16	يتم الاهتمام بإجراءات الدورة المستندية (إجراءات استلام وتسليم أصول وصور المستندات المستودعية).	4.59	0.498	91.74	21.621	0.000	3
17	يتم تحديد الأصناف المستديمة من المستهلكة وفق معايير محددة.	4.00	0.730	80.00	9.287	0.000	16
18	يتم الاستعانة بوحدة الرقابة الداخلية (المستودعية) عند دراسة الاحتياجات السنوية.	3.63	1.082	72.61	3.950	0.000	19
19	تطبق مستويات المخزون (الحد الأدنى، الحد الطلب، الحد الأعلى) بشكل سليم لجميع الأصناف.	3.80	1.067	76.09	5.112	0.000	18
	جميع الفقرات	4.23	0.469	84.65	17.811	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "45" تساوي 2.01

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (3) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (قواعد وإجراءات تطبيق الرقابة المستودعية) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "93.78%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم فحص الأصناف الموردة من قبل لجنة مختصة قبل إدخالها إلى المستودع ".

2. في الفقرة رقم "18" بلغ الوزن النسبي "72.61%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الاستعانة بوحدة الرقابة الداخلية (المستودعية) عند دراسة الاحتياجات السنوية ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (قواعد وإجراءات تطبيق الرقابة المستودعية) تساوي 4.23، والوزن النسبي يساوي 84.65% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 17.811 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية تطبق قواعد وإجراءات المستودعات بشكل كبير عند مستوى دلالة $a = 0.05$

ونستخلص مما سبق أن الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية تهتم بشكل كبير بتطبيق معظم قواعد وإجراءات المستودعات، إلا أنه يوجد قصور في بعض تلك الإجراءات والقواعد تحتاج إلى مزيد من الاهتمام بشأنها كوجود خطط دورية لصرف الأصناف ذات الاستخدام المستمر، كما يوجد بعض القصور في آلية تطبيق مستويات المخزون بشكل سليم لجميع الأصناف، بالإضافة إلى عدم وجود آليات واضحة للاستعانة بجهات مختصة لدراسة الاحتياجات السنوية. ويرى الباحثان من هذه النتيجة أن الالتزام بتطبيق قواعد وإجراءات المستودعات يفيد بشكل كبير في الاستفادة من المواد المخزونة كما يجب، ويزيد من إحكام الرقابة المستودعية ويعالج الأخطاء في حينها ويتيح قدرة أكبر في معرفة الاحتياجات لكل الجهات الطالبة في الجامعات والكليات. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (القحطاني، 2009) إلى حد كبير من حيث موافقة أفراد الدراسة على أن الرقابة المستودعية تطبق معظم قواعد وإجراءات المستودعات. كما اتفقت هذه النتائج مع دراسة (Annukka Jokipii 2009)، من حيث وجود درجة جيدة لنظام الرقابة الداخلية في أغلب الشركات الخاضعة للدراسة، وأنها تمارس جميع الإجراءات الإدارية بفعالية.

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممش

وتختلف هذه النتائج مع دراسة (الكعيد والسلوم، 1993)، حيث إن هذه الدراسة أثبتت وجود قصور في دور الأجهزة الرقابية في متابعة قواعد وإجراءات المستودعات الحكومية. وبصفة عامة يرى الباحثان أن سبب اتفاق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات أخرى أو اختلافها يعود إلى مدى إدراك المؤسسة بأهمية ودور الرقابة وفعاليتها من أجل تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

تحليل فقرات المحور الثاني: معوقات الرقابة المستودعية التي تعيقها عن القيام بدورها
جدول رقم (4): تحليل الفقرات المحور الثاني المتعلقة بـ (معوقات الرقابة المستودعية)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
أ- المعوقات الإدارية والفنية							
1	ضعف ممارسة الوحدات الرقابية للمخزون والعهد لصلاحياتها النظامية.	3.09	1.208	61.74	0.488	0.628	3
2	تعدد الإدارات أو الجهات التي تمارس مهام الرقابة المستودعية.	3.07	1.237	61.30	0.358	0.722	2
3	تدني اهتمام المستويات الإدارية العليا بالرقابة المستودعية.	2.87	1.392	57.39	-0.635	0.528	7
4	ضعف التنسيق والارتباط الإداري بين المستودعات ووحدات الرقابة الداخلية والفنية.	2.73	1.268	54.67	-1.410	0.166	9
5	ضعف طرق الاتصال بين المستودعات والإدارات الأخرى.	2.58	1.177	51.56	-2.406	0.020	10
6	ضعف إدراك الإدارة العليا	3.16	1.313	63.11	0.794	0.431	2

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
	بأهمية المستودعات.						
7	عدم وضوح المهام المطلوبة لإدارة المستودعات.	2.75	1.260	55.00	-1.316	0.195	8
8	تأخر استخدام نظام الحسب الآلي في أعمال الرقابة المستودعية.	2.91	1.473	58.26	-0.400	0.691	6
9	عدم ارتباط جهاز الرقابة المستودعية مع الجهات الطالبة من الأقسام والدوائر عن طريق شبكة حاسوبية.	3.02	1.527	60.43	0.097	0.924	5
10	عدم استخدام التقنيات الحديثة مثل نظام البار كود.	3.54	1.471	70.87	2.505	0.016	1
	جميع الفقرات المتعلقة — (المعوقات الفنية والإدارية)	2.96	0.950	59.26	-0.265	0.792	
ب- المعوقات البشرية							
11	تعيين أشخاص غير مؤهلين في مجال المستودعات.	3.02	1.437	60.43	0.103	0.919	5
12	ضعف تطوير مهارات العاملين في مجال الرقابة المستودعية من خلال التدريب المستمر.	3.63	1.339	72.61	3.193	0.003	2
13	ضعف الحوافز المعنوية والمادية في مجال الرقابة المستودعية.	3.89	1.178	77.83	5.131	0.000	1
14	عدم اقتناع العاملين بعملية الرقابة المستودعية	3.02	1.238	60.43	0.119	0.906	6

الترتيب	القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
4	0.425	0.805	63.04	1.282	3.15	عدم توفر ثقافة الرقابة لدى العاملين في المستودعات.	15
7	0.506	-0.670	57.83	1.100	2.89	تعارض مفهوم الرقابة مع مصالح بعض العاملين.	16
3	0.096	1.702	66.96	1.386	3.35	عدم توفر أشخاص مدربين على استخدام التقنيات الحديثة.	17
	0.047	2.047	65.59	0.926	3.28	جميع الفقرات المتعلقة بـ (معوقات الموارد البشرية)	
	0.479	0.714	61.90	0.903	3.10	جميع فقرات المحور الثاني	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "45" تساوي 2.01

أ. المعوقات الفنية والإدارية:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني المتعلقة بـ (المعوقات الفنية والإدارية) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "70.87%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.016" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "عدم استخدام التقنيات الحديثة مثل نظام الباركود".

2. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "51.56%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.020" وهي أقل من 0.05 أي أن "طرق الاتصال بين المستودعات والإدارات الأخرى جيدة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني المتعلقة بـ (المعوقات الفنية والإدارية) تساوي 2.96، و الوزن النسبي يساوي 59.26% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.265 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.792 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على وجود المعوقات الفنية والإدارية في الرقابة المستودعية التي تعيقها عن القيام بدورها ولكن ليست بدرجة

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

كبيرة عند مستوى دلالة $a = 0.05$ ونستنتج مما سبق أن الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية تواجه معوقات إدارية وفنية ولكن ليست بالدرجة الكبيرة ويرى الباحثان أن وجود مثل هذه المعوقات يؤدي إلى التقليل من كفاءة العمليات الرقابية وإضعاف صلاحياتها، وإفقادها الدعم الإداري والنظامي ويقلل من مبدأ شفافية الرقابة، كما تتسبب هذه المعوقات في كثرة الاعتماد على الأساليب التقليدية التي تكثر فيها الأخطاء البشرية وصعوبة حصول المراقبين على المعلومات المطلوبة وتبادلها مما يقلل من كفاءة وفعالية الرقابة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (القحطاني، 2009) من حيث وجود معوقات تنظيمية وإدارية تعيق أعمال الرقابة المستودعية، كما وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الكعيد والسلوم، 1993) من حيث وجود معوقات استخدام الحاسب الآلي بفعالية في النظام المخزني، ويرى الباحثان أن أسباب الاتفاق مع نتائج هذه الدراسات يعود إلى مستوى الصلاحيات الممنوحة للجهاز الرقابي التي تساعده للعمل على الوجه المطلوب.

ب. معوقات الموارد البشرية:

1. في الفقرة رقم "13" بلغ الوزن النسبي "77.83%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "ضعف الحوافز المعنوية والمادية في مجال الرقابة المستودعية".

2. في الفقرة رقم "16" بلغ الوزن النسبي "57.83%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.506" وهي أكبر من 0.05 أي أن "تعارض مفهوم الرقابة مع مصالح بعض العاملين موجود بصورة متوسطة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني المتعلقة بـ (معوقات الموارد البشرية) تساوي 3.28، والوزن النسبي يساوي 65.59% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 2.047 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.047 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن جود معوقات موارد بشرية في الرقابة المستودعية التي تعيقها عن القيام بدورها ولكن ليست بدرجة كبيرة عند مستوى دلالة $a = 0.05$

نستنتج مما سبق أن الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية تواجه معوقات بشرية تعيقها عن القيام بدورها، وهي موجودة بدرجة متوسطة، وتحتاج إلى إيجاد السبل المناسبة لتلافيها والحد منها.

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممشش

ويرى الباحثان من هذه النتيجة إلى أن وجود مثل هذه المعوقات يؤدي إلى التقليل من دافعية العمل بالنسبة للعاملين في المجال الرقابي على المستودعات. أو تعكس رغبتهم للحصول على حوافز معنوية ومادية أعلى، كما أن ضعف تدريب هؤلاء العاملين وتطوير أدائهم يؤدي إلى التقليل من كفاءتهم في العمل مما يزيد من مواجهتهم لمعوقات في مجال عملهم. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الكعيد والسلوم، 1993) و(القحطاني، 2009) من حيث وجود المعوقات البشرية للجهاز الرقابي على المستودعات. أيضا تتفق هذه الدراسة مع دراسة (كنعان، 2005) حيث إن هذه الدراسة أثبتت وجود معوقات بشرية تعيق عمل الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية بدولة الإمارات العربية المتحدة مما تحول دون تمكنها من أداء مهامه بفاعلية خشية كشف أخطائها المالية. وبصفة عامة يرى الباحثان أن أسباب الاتفاق مع هذه النتائج يعود إلى خلل في التوعية الترشيدية للعاملين في المستودعات بأهمية الرقابة المستودعية، وعدم اهتمام الإدارة العليا بتطوير أداء العاملين في هذا المجال، كما أن إهمال الدافعية والتحفيز له دور كبير في خلق مثل هذه المعوقات.

تحليل فقرات المحور الثالث: تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المستودعات:

جدول رقم (5) تحليل الفقرات المحور الثالث: تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المستودعات

الترتيب	القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
1	0.000	24.721	93.91	0.465	4.70	متابعة المنصرف والوارد وتوضيح الرصيد لكل صنف من المخزون.	1
8	0.000	8.854	82.17	0.849	4.11	تحديد الكميات المطلوب شرائها من كل صنف في الوقت المناسب للمساعدة في إعداد طلبات المشتريات.	2
3	0.000	18.574	90.00	0.548	4.50	متابعة الحركة بالتفصيل للأصناف	3

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

الترتيب	القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
						المتداولة من حيث الكميات والقيمة في فترات دورية محددة.	
2	0.000	20.787	90.87	0.504	4.54	حساب الكميات الموجودة في الرصيد الحالي من حيث العدد والقيمة للجرد الدوري.	4
9	0.000	6.742	81.78	1.083	4.09	متابعة معدل استهلاك الأصناف.	5
6	0.000	7.571	83.04	1.032	4.15	وضع نظام دقيق للتصنيف والترميز.	6
	0.000	6.708	80.00	1.011	4.00	حصر الأصناف الراكدة والمكدسة.	7
4	0.000	9.616	84.65	0.841	4.23	الحصول على تقارير مستمرة عن المواد والأصناف داخل المستودع.	8
5	0.000	9.307	84.65	0.868	4.23	الحصول على تقرير بطاقة مراقبة الأصناف بدقة عند الطلب.	9
10	0.000	7.939	81.40	0.884	4.07	تحديد نقطة إعادة الطلب لأي صنف من الأصناف.	10

الترتيب	القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
11	0.000	6.091	80.47	1.102	4.02	المساعدة في وضع نظام دقيق للمعهد ومتابعتها.	11
7	0.000	8.332	82.33	0.879	4.12	المساعدة في تحديد الحد الأدنى لجميع الأصناف الموجودة في المستودعات.	12
13	0.000	6.223	77.67	0.931	3.88	المساعدة في تحديد الحد الأعلى لجميع الأصناف الموجودة في المستودعات.	13
0.000		15.182	84.37	0.544	4.22	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "45" تساوي 2.01

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المستودعات) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "93.91%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "متابعة المنصرف والوارد وتوضيح الرصيد لكل صنف من المخزون".

2. في الفقرة رقم "13" بلغ الوزن النسبي "77.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على " المساعدة في تحديد الحد الأعلى لجميع الأصناف الموجودة في المستودعات " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المستودعات) تساوي 4.22، و الوزن النسبي يساوي 84.37% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 15.182 وهي أكبر من قيمة t

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

الجدولية والتي تساوي 2.01 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المستودعات جيدة عند مستوى دلالة $a = 0.05$ ونستنتج من هذه النتائج أن دائرة المخازن والمستودعات في الجامعات والكليات الفلسطينية لديها تكنولوجيا معلومات جيدة تعينها على أداء مهامها بالشكل المطلوب مما يسهل عمل الرقابة على هذه المخازن والمستودعات، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى وعي الجامعات والكليات بأهمية نظام المعلومات ودورها الفعال في النظام المستودعي الذي يحتوي على إجراءات كثيرة ومتداخلة تحتاج إلى نظام معلوماتي يسهل من متابعة ومراقبة تلك الإجراءات، واتفقت هذه النتائج مع دراسة (Rene، 2002) من حيث ضرورة استحداث النظام الإلكتروني الجديد بحيث يسهل ويطور معلومات رقابة المستودعات، ويتابع مهامها بشكل دقيق.

وتختلف هذه النتائج مع دراسة (القحطاني، 2009)، بوجود قصور في هذا المجال بسبب تأخر استخدام الحاسب الآلي في الرقابة على المستودعات. أيضاً تختلف هذه النتائج مع دراسة (الكعيد والسلوم، 1993) من حيث عدم استخدام المستودعات لنظام الحاسب الآلي مما صعب من المتابعة الدقيقة لقواعد وإجراءات المستودعات الحكومية ويعزو الباحثان أسباب هذا الاختلاف وخصوصاً دراسة القحطاني ودراسة الكعيد والسلوم إلى أن وقت إجراء تلك الدراسات كان الحاسب الآلي في بدايات تطوره ووجود ندرة في البرمجيات والخدمات الحاسوبية بخلاف اليوم الذي يشهد تطور وثورة تكنولوجية مرتبطة بكل الميادين.

جدول رقم (6)

تحليل فقرات الجزء الثالث: محور ظواهر ترشيد المال العام الناتج عن الرقابة المستودعية

تحليل الفقرات الجزء الثالث: ظواهر ترشيد المال العام

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يتم شراء أصناف بكمية تتناسب الاحتياج الفعلي لجميع الدوائر والأقسام.	4.09	1.029	81.74	7.164	0.000	2
2	لا يوجد أصناف زائدة عن حاجتها لدى الأقسام والدوائر.	3.51	1.236	70.22	2.773	0.008	13

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
3	توجد آلية متبعة لدى إدارة المستودعات لفحص الراكب والمكس من الأصناف باستمرار.	3.80	1.067	76.09	5.112	0.000	10
4	يتم التخلص من الأصناف الراكدة والتي تم الاستغناء عنها بالطرق النظامية.	4.02	1.022	80.43	6.782	0.000	3
5	يتم تخزين الأصناف بصورة تتلاءم مع نظام تصميم المستودع.	3.87	1.024	77.39	5.758	0.000	7
6	توجد مراقبة فعالة لعهد الإدارات والأقسام والأشخاص بحيث تحد من فقدانها أو تلفها.	3.96	0.965	79.13	6.722	0.000	5
7	يتم إرجاع بعض الأصناف التي يتم الاستغناء عنها إلى المستودعات.	3.93	0.963	78.67	6.502	0.000	6
8	لا يتم شراء أصناف جديدة بالرغم من	3.78	1.246	75.65	4.261	0.000	11

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
	توفر مثيلاتها بغرض التجديد فقط.						
9	يصعب فقدان بعض الأصناف في المستودعات خلال فترة التخزين.	3.98	1.202	79.57	5.521	0.000	4
10	تحديد صرف بعض الأصناف مباشرة عند استلامها دون تخزينها لتوفير تكاليف التخزين.	3.69	1.221	73.78	3.783	0.000	12
11	تشارك إدارة المستودعات الجهات الأخرى في دراسة الاحتياجات لجميع الدوائر والأقسام بغرض تقدير الاحتياج الفعلي من كل صنف.	4.13	0.957	82.61	8.011	0.000	1

الترتيب	القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
8	0.000	5.230	77.39	1.128	3.87	يتم تحديد مسؤولية التلف أو فقدان الصنف ومحاسبة المسئول عن ذلك وفقا للأنظمة والقوانين المتبعة.	12
9	0.000	4.901	76.96	1.173	3.85	توجد وسائل الإنذار بالحريق لمواجهة تلف الأصناف في المستودع خلال فترة التخزين لأي أسباب فنية أو طبيعية.	13
	0.000	9.900	77.69	0.606	3.88	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "45" تساوي 2.01

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (6) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الثالث (ظواهر ترشيد المال العام الناتج عن الرقابة المستودعية) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "82.61%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "تشارك إدارة المستودعات الجهات الأخرى في دراسة الاحتياجات لجميع الدوائر والأقسام بغرض تقدير الاحتياج الفعلي من كل صنف".
 2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "70.22%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.008" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "لا يوجد أصناف زائدة عن حاجتها لدى الأقسام والدوائر".
- وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الجزء الثالث (ظواهر ترشيد المال العام الناتج عن الرقابة المستودعية) تساوي 3.88، والوزن النسبي يساوي 77.69% وهي أكبر من

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 9.900 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن ظواهر ترشيد المال العام الناتج عن الرقابة المستودعية واضحة ومفعلة عند مستوى دلالة $a = 0.05$

ونستنتج من هذه النتائج أن ظواهر ترشيد المال العام الناتج عن الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية واضح و مفعل بدرجة مقبولة إلا أنه لا بد من التدقيق على بعض تلك الظواهر ومتابعتها بشكل أكثر دقة لتقليص أي ظاهرة قد تسبب في إهدار المال العام ويذكر منها وجود بعض الأصناف الزائدة عن الحاجة لدى الدوائر والأقسام، وتخزين بعض الأصناف بالرغم من إمكانية صرفها بعد عملية الشراء.

ويعزو الباحثان هذه النتائج إلى أن مستوى الرقابة على المستودعات من قبل الجامعات والكليات جيد ويهتم بالمال العام الذي يعتبر قوامها في استمرارية عملها.

- تتفق هذه النتائج مع دراسة (القحطاني، 2009) من أنه نادراً ما توجد ظواهر هدر وعدم ترشيد في المال العام.
- تختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة (كنعان، 2005)، من حيث وجود ظواهر اعتداء على المال العام وقصور وسائل المساءلة في المخالفات المالية لدى الأجهزة الحكومية المشمولة بالرقابة.
- تختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الحقيل، 1993)، من حيث وجود ظواهر تؤدي إلى إهدار المال العام الموجود في المستودعات بشكل ملحوظ مثل أن الكثير من المستودعات لا تهتم لوسائل الوقاية والحماية ضد الأضرار وتراكم الأصناف بشكل واضح الذي يجب التعامل معه بالطرق النظامية.
- ويعزو الباحثان أسباب الاتفاق إلى مدى وعي المؤسسة بأهمية المال العام وتطبيقها لنظام المحاسبة والمسؤولية للمقصرين أو المتسببين في إهدار وضياح المال العام، أما أسباب الاختلاف فيعود إلى عدم اهتمام إدارة المستودعات بدراسة الاحتياجات وتحديد مدى الحاجة مع الجهات ذات العلاقة، وعدم وجود الطرق النظامية للتعامل مع الراكد والمكسد والأصناف التالفة والاهتمام بوسائل الوقاية والحماية.

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممشش

رابعاً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام، وتتبع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $a = 0.05$ بين مدى تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين مدى تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام عند مستوى دلالة $a = 0.05$ والنتائج مبيّنة في جدول رقم (16) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.607 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.273، مما يدل على وجود علاقة طردية إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية $a = 0.05$ بين مدى تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام.

ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن الجامعات والكليات تتابع بشكل دقيق قواعد وإجراءات المستودعات وتحرص على تطبيقها على الوجه المطلوب، وتلتزم العاملين في هذه المستودعات بتطبيق هذه الإجراءات والقواعد مما سيكون له الأثر الواضح والملموس في الترشيح والحفاظ على أموال وممتلكات تلك الجامعة أو الكلية. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (القحطاني، 2009) والتي بينت وجود علاقة طردية إيجابية بين مدى تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات و ترشيد المال العام بجهاز حرس الحدود، واختلقت مع دراسة (الحقيل، 1993) حيث بينت وجود علاقة طردية سلبية وذلك أن عدم اهتمام الأجهزة الرقابية لتطبيق وقواعد المستودعات أدى إلى وجود ظواهر سلبية على المال العام والممتلكات من حيث عدم متابعة وسائل الأمن والسلامة من ناحية، ومشاكل تخزينية أخرى من إهمال الراكد والمكس من محتويات المستودعات. أيضاً اتفقت هذه النتائج مع دراسة (Subramaniam·Rae،2008) من حيث إن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في المنظمة له أثر معتدل على العلاقة بين مفاهيم العدالة التنظيمية وأساليب الاحتيايل الوظيفي من ناحية ومن ناحية أخرى أهمية الرقابة الداخلية وتأثيرها على كل جوانب المنظمة.

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

جدول رقم (7):

معامل الارتباط بين مدى تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام

المحور	الإحصاءات	ترشيد المال العام
مدى تطبيق قواعد وإجراءات	معامل الارتباط	0.607
المستودعات في الجامعات والكليات	القيمة الاحتمالية	0.000
الفلسطينية	حجم العينة	46

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "44" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.273

الفرضية الفرعية الثانية:

توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $a = 0.05$ بين معيقات الرقابة المستودعية في

الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام، وتتنبأ عن الفرضيات التالية:

- توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $a = 0.05$ بين المعوقات الفنية والإدارية للرقابة

المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين العوائق الفنية والإدارية للرقابة المستودعية

في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام عند مستوى دلالة $a = 0.05$ والنتائج

مبينة في جدول رقم (7) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.033 وهي أقل من 0.05،

كما أن قيمة r المحسوبة تساوي -0.315 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي -0.273،

مما يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $a = 0.05$ بين

العوائق الفنية والإدارية للرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام.

ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن الجامعات أو الكليات التي يكون لديها مستوى من الخلل في

النواحي الإدارية والفنية سيؤدي ذلك لضعف في الهيكلية التنظيمية وبالتبعية ينتج عنها مشاكل

فنية والتي من شأنها أن تؤثر بشكل واضح على مستوى أداء الرقابة المستودعية وتخلق معوقات

تعيقها عن أداء مهامها بالشكل المطلوب، وبالتالي تؤثر سلباً على ممتلكات ومقتنيات وأموال تلك

الجامعات والكليات التي تنشأ ثغرات للتسبب المالي.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج (القحطاني، 2009) من حيث وجود علاقة عكسية بين

المعوقات التنظيمية والإدارية وترشيد المال العام. أيضاً اتفقت مع دراسة (كنعان، 2006) من

حيث خلل الإداري الذي نشأ عنه تقادم الفترة الزمنية على إصدار أحكام قانون ديوان المحاسبة في

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممشش

دولة الإمارات أضر سلبيا على الأجهزة الإدارية في مجال تنظيمها المالي والإداري، ووسائل الرقابة على أموالها.

جدول رقم (8):

معامل الارتباط بين العوائق الفنية والإدارية للرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام

المحور	الإحصاءات	ترشيد المال العام
العوائق الفنية والإدارية للرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية	معامل الارتباط	-0.315
	القيمة الاحتمالية	0.033
	حجم العينة	46

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 44 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.273

- توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $a = 0.05$ بين عوائق الموارد البشرية للرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين عوائق الموارد البشرية للرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام عند مستوى دلالة $a = 0.05$ والنتائج مبيّنة في جدول رقم (8) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي -0.337 وهي أقل من قيمة r الجدولية والتي تساوي -0.273، مما يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $a = 0.05$ بين عوائق الموارد البشرية للرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام.

وهنا نجد أن هذه المعوقات من أهم المعوقات التي تعيق أعمال الرقابة المستودعية وسيكون لها تأثير واضح على مستوى ترشيد المال العام، الأمر الذي يستوجب الوقوف أمام هذه المعوقات وإزالتها ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى وجود مستوى من الضعف في الهيكلية التنظيمية لدى الجامعات والكليات وانفتحت هذه النتيجة مع دراسة (القحطاني، 2009) حيث بينت الدراسة وجود علاقة عكسية بين وجود معوقات بشرية للرقابة المستودعية وترشيد المال العام، كما تنفق مع دراسة (كنعان، 2005) في قصور وسائل المساءلة في المخالفات المالية لدى الأجهزة الحكومية المشمولة بالرقابة، مما يتطلب ضرورة توفير الجزاءات التي تترتب عليه.

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

جدول رقم (9):

معامل الارتباط بين عوائق الموارد البشرية للرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية وترشيد المال العام

المحور	الإحصاءات	ترشيد المال العام
عوائق الموارد البشرية للرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية	معامل الارتباط	-0.337
	القيمة الاحتمالية	0.022
	حجم العينة	46

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 44 " ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.273

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $a = 0.05$ بين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الرقابة المستودعية وترشيد المال العام.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الرقابة المستودعية وترشيد المال العام عند مستوى دلالة $a = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (10) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.666 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.273، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $a = 0.05$ بين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الرقابة المستودعية وترشيد المال العام.

وهنا نستنتج أن دور تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المخازن أثر تأثيراً إيجابياً على ترشيد المال العام في الجامعات والكليات الفلسطينية، حيث إنها سهلت بشكل ملحوظ في متابعة جميع الإجراءات المستودعية التي من شأنها متابعة ورصد حركة الأصناف، وتحديد الراكد والمكسد، ومراقبة العهد ومتابعة مستويات التخزين وغير ذلك. ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى إدراك الجامعات والكليات بأهمية تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بأعمال المستودعات. واختلفت هذه النتائج مع دراسة كل من (القحطاني، 2009)، (الحقيل، 1993)، (الكعيد والسلوم، 1993)، من حيث عدم استخدامهم للوسائل التكنولوجية الحديثة إما للتأخر والإهمال في استخدامها، أو أن النظام المحوسب غير متطور كفاية ليحقق الأهداف المرجوة منه في ذلك الوقت.

جدول رقم (10)

معامل الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الرقابة المستودعية وترشيد المال العام.

المحور	الإحصاءات	ترشيد المال العام
تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الرقابة المستودعية	معامل الارتباط	0.666
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	46

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "44" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.273

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

يشمل هذا الفصل على ملخص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وأبرز التوصيات المقترحة على ضوء تلك النتائج:

1- النتائج المتعلقة بنظام الرقابة المستودعية:

- تؤثر الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية على مدى تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات بدرجة كبيرة بنسبة 84.65%، مع وجود الحاجة إلى معالجة بعض جوانب القصور في بعض تلك الإجراءات والقواعد أو التي يتم تطبيقها بشكل جزئي. كوجود خطط دورية لصرف الأصناف ذات الاستخدام المستمر، والاهتمام بآلية تطبيق مستويات المخزون بشكل سليم لجميع الأصناف، بالإضافة إلى عدم وجود آليات واضحة للاستعانة بجهات مختصة لدراسة الاحتياجات السنوية.
- وجود معوقات فنية وإدارية تعيق عمل الرقابة المستودعية عن القيام بمهامها بدرجة ولكنها ليست بالدرجة الكبيرة (متوسطة) بما نسبته 59.26%. ويذكر منها عدم استخدام التقنيات الحديثة مثل نظام البار كود، ومدى إدراك الإدارة العليا بأهمية المستودعات، وتعدد الإدارات أو الجهات التي تمارس مهام الرقابة المستودعية، وضعف ارتباط جهاز الرقابة المستودعية مع الجهات الطالبة من الأقسام والدوائر عن طريق شبكة حاسوبية.
- وجود معوقات بشرية تعيق عمل الرقابة المستودعية عن القيام بمهامها بدرجة ولكنها ليست بالدرجة الكبيرة (متوسطة) بما نسبته 65.59%، ويذكر منها ضعف نظام الحوافز المادية

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

- والمعنوية في مجال الرقابة المستودعية، والافتقار لتطوير أداء العاملين في مجال الرقابة من خلال التدريب المستمر، وعدم توفر ثقافة الرقابة لدى بعض العاملين.
- يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي فيما يخص عمل المخازن والمستودعات بصورة واضحة ومفعلة وبدرجة جيدة بنسبة 84.37%. مما يعني إدراك الجامعات والكليات بأهمية نظام المعلومات ودورها الفعال في النظام المستودعي الذي يحتوي على إجراءات كثيرة ومتداخلة تحتاج إلى نظام معلوماتي يسهل من متابعة ومراقبة تلك الإجراءات.
 - أنه توجد ندرة إلى حد ما في وجود ظواهر هدر للمال العام، وأن ظواهر الترشيد الناتج عن الرقابة المستودعية بلغ ما نسبته 77.69% وهي درجة جيدة، مع وجود الحاجة إلى الحد من بعض الظواهر التي تهدد بهدر وضياح المال العام في الجامعات والكليات.
- ويذكر منها وجود بعض الأصناف الزائدة عن الحاجة لدى الدوائر والأقسام، وتخزين بعض الأصناف بالرغم من إمكانية صرفها بعد عملية الشراء.

ثانياً: التوصيات:

- في ضوء النتائج التي أسفرت عن هذه الدراسة، يقدم الباحثان عدداً من التوصيات التي يأمل أن تفيد المهتمين في مجال الرقابة المستودعية وترشيد المال العام على النحو الآتي:
1. ضرورة تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات بشكل تام وهذا يستلزم تطبيق الإجراءات التي لا تطبق وتفعيل كامل للإجراءات التي تطبق بشكل جزئي، مثل الاستعانة بالرقابة المستودعية عند دراسة الاحتياجات السنوية، وهي من أهم الإجراءات.
 2. العمل على أن تزيد الإدارة العليا من إدراكها بأهمية المستودعات وأهمية الرقابة عليها لما لذلك من فائدة تعود عليها وتساهم في ضبط وحماية أموالها وممتلكاتها.
 3. العمل الجاد على إيجاد السبل المناسبة للحد من وجود معوقات إدارية وفنية وبشرية تعيق أعمال الرقابة المستودعية عن القيام بدورها، ويذكر منها:
 - أ. تحديد الجهات والإدارات التي تمارس عملية الرقابة المستودعية ومنحها الصلاحيات بفعالية أكثر من خلال دعم المستويات الإدارية العليا لها مع رفع مستواها الإداري في التشكيل الإداري حتى يتسنى لها القيام بما هو مطلوب منها على الوجه الأكمل.
 - ب. تعزيز نظام الحوافر المعنوية والمادية للعاملين في مجال الرقابة المستودعية، لما لهذه الحوافر من أثر ملموس على أداء العاملين وانتمائهم للمؤسسة.

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممشش

- ج. زيادة الاهتمام بتطوير مهارات العاملين في مجال المستودعات والرقابة عليها من خلال التدريب المستمر مما ينتج عنه عناصر المؤهلة للعمل في مجال الرقابة المستودعية وتطوير تلك العناصر على استخدام التقنيات الحديثة.
- د. ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل (نظام الباركود وتقنيات الجرد الآلي وغيرها).
4. إعداد دراسات للاحتياج الفعلي لكل دائرة أو قسم أو أشخاص للحد من توفير أصناف أكثر من اللازم.
5. تطوير آلية تقنية لربط إدارة المخازن والمستودعات مع الجهات الطالبة بشبكة حاسوبية مما ينتج عن ذلك مهنية عالية في الأداء واختصار بعض الإجراءات الروتينية.
6. تحديد المهام المطلوبة لإدارة المستودعات بصور تزيل أي لبس أو غموض منعاً من الارتباك وعشوائية العمل.
7. ضرورة الاهتمام بتوفير توعية مستدامة لرفع الوعي لدى العاملين الجامعات والكليات الفلسطينية عن ثقافة الرقابة وإقناعهم بأهميتها لتحقيق ترشيد المال العام.
8. العمل على إنشاء وحدة مستقلة تختص في دراسة وتحديد مدى الاحتياج.
9. الحد من ظاهرة وجود أي أصناف زائدة عم حاجتها لدى الأقسام والدوائر في الجامعات أو الكليات.
10. الحث على صرف الأصناف مباشرة إلى الأقسام والدوائر في حال توفرها بعد عملية الشراء دون الحاجة لتخزينها لتوفير تكاليف التخزين.

المراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع العربية:

- الكتب:
- الجندي، أنور، 1985: سموم الاستشراق والمستشرقين، الطبعة الثانية، مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة.
- حسين، جاسم، والنجار، صباح، وسلمان، حميد، 2008: تخطيط ورقابة التخزين، عمان: البيازوري للنشر والتوزيع
- ديسلر، جاري، 1992: أساسيات الإدارة: المبادئ والتطبيقات الحديثة، الرياض: دار المريخ للنشر.

الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

- سلام، مختار، 1987: الرقابة المستودعية في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة للبحوث، الرياض.
- سمارة، عبد الله، 2004: الاتجاهات الحديثة في إدارة المشتريات والمخازن، نابلس: عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح الوطنية.
- الشايحي، وليد خالد، 2005: المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- العدوان، محمد، والمشاقبة، علي، والزعبي، عيثم، 2010: إدارة الشراء والتخزين، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- العلاق، بشير عباس، والصيرفي، محمد عبد الفتاح، 2006: إدارة المخازن، عمان: دار المناهج.
- المصري، احمد محمد، 2007: التخطيط والمراقبة الإدارية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

- الشريف، طلال، 2004: ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية التجارة والاقتصاد، المجلد 18، العدد 2.
- كنعان، نواف، 2005: الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثاني، العدد الثاني.
- يونس، عواد، 2000: أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني.

رابعاً: الرسائل العلمية والبحوث:

- الحقييل، بدر حمد، 1993: دور وزارة المالية والاقتصاد الوطني في الرقابة على المستودعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، (بحث منشور)، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- القحطاني، غانم علي، 2009: دور الرقابة المستودعية في ترشيدها المال العام، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

د. يوسف بحر و أ. أشرف ممشش

خامساً: المقابلات الشخصية:

1. مقابلة مع الأستاذ عبد الكريم الجعبير مدير اللوازم والمشتريات بالجامعة الإسلامية،
2011/4/3.
2. مقابلة مع الأستاذ محمود الأعور رئيس قسم المخازن بجامعة الأقصى، 2011/4/5.
3. مقابلة مع الأستاذ ماهر عريف رئيس قسم المخازن بجامعة الأزهر، 2011/4/5.
4. مقابلة مع الأستاذ فادي ناصر نائب مدير دائرة اللوازم في جامعة القدس المفتوحة،
2011/2/9.
5. مقابلة مع الأستاذ حسن الخضري مدير دوائر اللوازم والمشتريات بالكلية الجامعية،
2011/4/10.
6. مقابلة مع الأستاذ هاني السويركي رئيس قسم المخازن في كلية فلسطين التقنية،
2011/4/10.
7. مقابلة مع الأستاذ ياسين القرا رئيس قسم المخازن بكلية العلوم والتكنولوجيا، 2011/4/12.

المراجع الأجنبية:

1. Kirsty Rae، Nava Subramaniam، 2008: Quality of internal control procedures، Antecedents and moderating effect on organizational justice and employee fraud، Managerial Auditing Journal، Vol. 23 Iss: 2، 2008.
2. Wight، Oliver، 1974: Production and inventory management in the computer age، Boston، Cahner books.